الديار
AD-DIYAR
الخميس 14-01-2009 العدد 7546

توافق على موازنة وزارة الاتصالات باستثناء بعض التفاصيل

إجتمع وزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس مع وزيرة المال ريا الحسن في خضور معاونيهما لمناقشة مشروع موازنة وزارة الاتصالات. ووافقت وزارة المال على المشروع المقدم من وزارة الاتصالات، ما خلا بعض التفاصيل المحاسبية. ويتضمن المشروع تبويبا جديدا لبنية ايرادات الوزارة يفصل بين الرسوم والضرائب والفوائض التشغيلية، كما يتضمن تبويبا جديدا لبنية النفقات قائما على تنسيب كل بند من النفقات الى عمل او نشاط محدد، سواء تم ضمن الوزارة او بالتعاقد مع موردين، او بالتعاقد مع هيئة اوجيرو، او مع الهيئة المنظمة للاتصالات في مجال ما يؤمل ان توفره من استشارات ودراسات تحتاجها الوزارة. ان اعتماد مبدأ التعاقد على كل مهمة لوحدها يسمح بمعرفة دقيقة لكلفة كل نشاط ومردوده، ويوفر الشروط اللازمة لتغذية نظام محاسبي متكامل للانشطة المتعددة التي تتولاها الوزارة مباشرة او من خلال هيئة اوجيرو. وتضمن المشروع ايضا تعديلا تشريعيا اضيف الى المادة الاولى من القانون رقم ٧١/٢١ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧، بحيث يصبح نص المادة المعدلة: «تنشأ هيئة بإسم هيئة ادارة واستثمار منشآت وتجهيزات شركة راديو اوريان المنتقلة الى الدولة من شركة راديو اوريان التي ينتهي الاتفاق معها في ١٩٧٢/١٢/٣١، (بدء العبارة المضافة) كما تقوم الهيئة بتنفيذ المهام والاعمال التي تطلبها منها وزارة الاتصالات وفق عقود تجرى على اساس مبدأ تغطية الكلفة الفعلية. ويكلف مفوض الحكومة لدى الهيئة، بالاضافة الى المهام العادية لمفوضي الحكومة في المؤسسات العامة، بتزويد وزارة الاتصالات بالمعلومات اللازمة لمراقبة وتحديد عناصر الكلفة الفعلية العائدة الى كل من المهام والاعمال المناطة بالهيئة».

ان اعتماد مبدأ التعاقد على اساس تغطية كامل الكلفة يحترم في الوقت ذاته اعتبارين مرجعيين: الشفافية في الانفاق والالتزام بتغطية كامل مستحقات العاملين في هيئة اوجيرو بوصفهم عاملين في القطاع العام، مع ما يترتب على هذه الصفة من حقوق.

وتعمل هيئة اوجيرو، حاليا، على صياغة موازنتها الخاصة كي تتلاءم مع هذا التوجه، فتنسب نفقاتها تجاه الوزارة، وفق كل من الانشطة التي توكلها الوزارة اليها بعقود مفصلة، وتنسبها داخليا وفقا لفئات الانفاق المختلفة من اجور ومشتريات وعقود وغيرها.

تمثل هذه النقلة تقدما ملحوظا في سبيل تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في بيانها الوزاري، لا سيما في الفقرة الرابعة عشرة من البند رابعا وفيه «تحرير الإدارة العامة من التشابك في ادائها لمهامها، واحياء الأطر الناظمة للمؤسسات العامة والنظر في تشركة التجاري منها وفقا للقوانين، واعادة تنسيب الإيرادات والنفقات وفق طبيعتها الاقتصادية، واعتماد الخصخصة وسيلة من الوسائل المتوفرة لتنفيذ السياسات القطاعية. كما تكرس هذه النقلة التعاون الوثيق في هذا السبيل بين وزارتي المالية والاتصالات بما يخدم هيكلة قطاع الاتصالات خصوصا، والاقتصاد الوطني عموماً».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"